ندوة المدى الاقتصادية تفتح الملفات القديمة والجديدة

- قانون الاستثمار .. الدواعي والمتطلبات والاهداف .
- هل نسعى الى القروض ام المنح ؟
- ديون كبيرة .. تسدد ام تلغى .. وكيف ؟
- حدود الخصخصة.. ومخاطرها
- كيف نحافظ على ثروتنا النفطية ؟
- وماذا عن الغاز والموارد الطبيعية الاخرى؟

> تظهر هذه الندوة التي نظمتها مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون أن الفكر الاقتصادي العراقي لم يعد ينطلق من مسلمات عامة بل من دراسة عميقة للمشكلات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. ولأن هذه الندوة جاءت مسبوقة بعدد من الاجراءات الحكومية، مثل قانون الاستثمار والتعديلات في الضرائب وسلم رواتب العاملين في الدولة، فقد نوقشت هذه الاجراءات في أفق التطلعات العامة لتحقيق موازنات عادلة والخروج من المأزق الحالي. ولقد توضحت على نحو معقول جوانب كبيرة من هذه الإجراءات بعيداً عن الإثارة الصحفية، ولاسيما قانون الاستثمار الذي أثير بشأنه الكثير من اللغط، فضلاً عن الخصخصة، والقروض، والديون العراقية وطرق تسديدها، وواقع القطاع النفطي وكيفية النهوض به، وغيرها من القضايا والمشكلات.
>
> أدار الندوة مشكوراً السيد وزير التخطيط الدكتور مهدي الحافظ، وأسهم فيها مجموعة من المتخصصين في الشأن الاقتصادي وهم السادة: الدكتور فائق عبد الرسول ـ خبير اقتصادي ومالي، والدكتور عدنان الجنابي ـ خبير اقتصادي ونفطي، والسيد ثامر الغضبان ـ وكيل وزارة النفط، والسيدة الدكتورة اكرام عبد العزيز ـ مستشارة اقتصادية في وزارة المالية، والدكتور عادل عبد المهدي ـ ممثل المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في مجلس الحكم، والدكتور محمود، عثمان ـ مستشار اقتصادي في وزارة التخطيط. كما أسهم في الندوة عدد من محرري جريدة (المدى).
>
> هذا وتعد هذه الندوة مفتتحاً لندوات سوف تقيمها مؤسسة (المدى) للإعلام والثقافة والفنون تتناول مختلف جوانب الحياة العراقية.

الدكتور مهدي الحافظ ـ وزير التخطيط:

يسعدني جداً أن شارك نخبة من الخبراء والمتخصصين العراقيين في الشؤون الاقتصادية، وأتوجه بالشكر إلى دار (المدى) لتنظيمها هذه الندوة وإلى الأخ الاستاذ فخري كريم الذي يرأس هذا المركز الثقافي تحيوي.

يعد موضوعنا موضوع الساعة، فالقضايا الاقتصادية احتلت المرتبة الأولى من اهتمام الخبراء والمعنيين بمستقبل هذا البلد، ولاسيما بوجود قضايا معلقة تمثل تركة الماضي الثقيلة، فضلاً عن تحديات المستقبل، وصدور قوانين اقتصادية أثارت الكثير من الجدل وردود الأفعال مؤخراً، كالقانون الخاص بالاستثمار الأجنبي. هذه المسائل بحاجة إلى توضيحات وآراء المعنيين فيها، من أجل بناء رؤية سليمة للمستقبل. إن تنوع الآراء مهم، واعتماد منهج سليم في الحوار هو حاجة حيوية في الظروف الراهنة. إن المحاور المقترحة للندوة كثيرة، ولعلها تحتاج إلى أكثر من ندوة. من هنا نعد هذا اللقاء فاتحة لندوات ولقاءات أخرى.

أشير بادئ ذي بدء إلى نقاط جديرة باللاحظة والتوضيح تتعلق بالخطوات التي اتخذت مؤخراً لإصلاح القوانين الاقتصادية وإصدار تعليمات جديدة. هناك تعليمات بتعديل قانون ضريبة الدخل، فبعد ان كانت هذه الضريبة في الماضي بحدود 40-50 % اصبحت بحدود 5-15 % وتبدأ من مليونين ونصف المليون دينار، وهو تخفيض كبير كما هو واضح. وصدرت تعديلات على الرسوم الكمركية التي اصبحت 5 % وتستثنى منها الملابس والمواد الغذائية والكتب. وهناك نظام جديد للرواتب ينسجم مع المعايير العصرية ويكفل مستوى معيشياً لائقاً للعاملين، مع اتجاه لرفع الرواتب وتعديل سلم الرواتب السابق. نشير أيضاً إلى قانون البنوك وينص على تأسيس بنوك أجنبية في البلاد ضمن شروط وقواعد معينة، كما صدرت تعليمات لإصلاح قواعد التبادل التجاري وقانون الاستثمار الأجنبي الذي أثار نقاشات عديدة.

نحن في المرحلة الانتقالية هذه نعطي تفسير أو ليس تبرير الحاجتنا للقانون الأخير. فالبلد يتوجه نحو الحصول على معونات أجنبية، وفي وقت قريب سيعقد مؤتمر للمانحين (مدريد في 23 من تشرين الأول). إن إعادة الإعمار وإنماء البلاد سيطرحان في هذا المؤتمر، ونحن نتطلع إلى دعم دولي كبير هناك. الأمر يتعلق بعشرات المليارات من الدولارات لتمويل مشاريع مهمة في الميادين الاجتماعية والخدمات الأساسية والبنى التحتية. من هنا تظهر قضية الاستثمار الأجنبي مهمة وعاجلة. في الواقع هناك قوانين للاستثمار في البلدان المجاورة ودول مهمة مثل الصين وماليزيا، وحتى كوبا، ومن الضروري ان يجري تقييم للإجراءات في ضوء تجارب هذه البلدان، وأن نسعى إلى تلمس نقاط الضعف إن وجدت، ومن ثم السعي لتطوير هذه الإجراءات بما يناسبنا. تلك هي قضايا يمكن أن نناقشها كمقدمة لشرح المحاور الأساسية.

د. فائق عبد الرسول ـ خبير اقتصادي في وزارة التخطيط

نحن مقبلون على اقتصاد جديد لم يشهده العراق. اقتصاد قائم على السوق والمنافسة. خلال (25) عاماً الماضية حدث تدهور كبير في جميع مرافق الحياة الاقتصادية. الفجوة بيننا وبين العالم أصبحت كبيرة جداً، لايمكن لموازنتنا وأسلوبنا التقليدي أن يتخطاها، من هنا علينا اختزال الزمن. إذا كان أمامنا (10) سنوات للوصول إلى مستوى بعض الدول، فإن هذه الأخيرة تسبقنا بعشر سنوات أخرى، فعلينا اختصار الزمن باتباع وسائل غير تقليدية. نحن لن نبدأ من حيث بدأت بعض الدول (جنوبي شرق آسيا) بل من حيث انتهت إليه. لكي يلحق العراق على المدى المتوسط يحتاج إلى (60) أو (70) مليار دولار، وهو مبلغ ضخم، من هنا علينا الاستعانة بالخارج.

عصرنا عصر الاستثمار الأجنبي وليس عصر القروض، البلدان النامية التي اعتمدت على القروض عجزت عن تسديدها، حكومات وشركات، عن منح القروض هكذا لحال مع البنوك. لم يكن أمامنا سوى خيار اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي. قانون الاستثمار الأجنبي عندنا فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب.

وبالرغم من ان الاجراءات العدة تلائم التوقع أن تتدفق الاستثمارات على العراق في هذه الظروف التي يغيب فيها الأمن والاستقرار. ثم ان العراق لم يدخل مع البنك الدولي في التوقيع على مؤسسة ضمان البنك الدولي. والضمانات المالية القانونية غير متوفرة أيضاً. نحن نشجع الاستثمار فيجب أن نوفر الضمانات أيضاً. الضمان بأن قانون الاستثمار لن يتبدل بمجيء حكومة منتخبة في المستقبل تقوم بالتغيير. المطلوب إذن المحافظة على روحية هذا القانون.

هناك جهات عديدة تقول أن العراق بيع. والعراق ليس معروضاً للبيع. المستثمر الأجنبي يزيد من تدفق الأموال ويحقق نوعاً من النمو الاقتصادي ولاسيما أنه يستخدم العمالة المحلية. إن للاستثمار مردوداً إيجابياً على الاستخدام وعلى نمو الانتاج المحلي، وعلى عملية التصدير. قانون الاستثمار يحدد المستثمر في عدم إعطائه حرية امتلاك العقارات وهو بهذا لم يكن موازياً للقوانين النظيرة في البلدان المجاورة. ولقد جاء مختلفاً في هذا الإطار. فالمستثمر حين يشغل موله لن ينقل الأرض والعقار خارج العراق.

ثمة ملاحظة بشأن قانون الضريبة، فهو لم يفرق بين مردود العمل ومردود رأس المال، فمعدلات الضريبة يجب أن تكون أعلى على رأس المال وأقل على مردود العمل.

د. مهدي الحافظ

ـ علينا أن نركز على الاستثمار ونعرج على الموارد وأهمية الحصول على مصادر خارجية لدعم الدخل، لأن موارد النفط وخطط التنمية لا يكفيان لمشاريع الإعمار في العراق.

د. ثامر الغضبان ـ وكيل وزارة النفط

ـ ومن دون شك سنمارس الموارد دوراً كبيراً في السنوات القادمة وأعتقد كما (هو الامر مع زملائي في حقل النفط)، ان وزارة النفط ستكون تحت ضغط كبير من اجل زيادة قدرتها الانتاجية والتصديرية ومن ثم زيادة الموارد المالية للقطر. علينا ان نعجل في زيادة مبيعاتنا التصديرية من النفط الخام، ونتحول كما كنا في السابق إلى بلد مكتف بنفطه وليس مستورداً كما هو الحال الآن بالنسبة لبعض المشتقات. وفي ضوء خطة الإعمار فقد حققنا بعض الأهداف في فترة قصيرة مما خططنا. إذ وصلت الطاقة الانتاجية للنفط من الخام نحو مليوني برميل يومياً بينما خططنا للوصول إلى هذا الرقم في نهاية العام الحالي، مع هدف آخر هو استعادة طاقة انتاج النفط الخام. عند تحقيقنا هذا الهدف مع عدم وجود عوائق اخرى، وبالاعتماد على ان سعر البرميل سيكون بحدود العشرين دولاراً، فسنحصل على موارد مالية ليست كبيرة مقارنة بالمتطلبات الكبيرة للاقتصاد العراقي. اما بعد ذلك فهو مرهون بسياسة الدولة التي تطال القطاع النفطي والقطاع الاستخراجي بوجه خاص.

لدينا تصورات واضحة بشأن التعامل مع الاستثمارات الاجنبية، من خلال عقود مايسمى إعادة البيع (الباي باك) واسلوب التدوير في الانتاج واسلوب آخر هو المشاركة في الإنتاج. الهدف هو عدم إثقال الخزانة العراقية فنحن لن نأخذ منها الأموال ولا نستخدم المدخرات المالية لاستثمارات نفطية عراقية، بل سنعتمد على العقود الأجنبية ومن دون اللجوء إلى الخصخصة، نعتقد اننا سوف نلمس زيادة في الطاقة الانتاجية على نحو تدريجي ابتداءً من عام 2005 والسنوات اللاحقة. من الطبيعي ان أي حقل يحتاج من عامين إلى ثلاثة لبدء الإنتاج الجزئي، ولكن كتطوير شبه كامل يستغرق نحو خمس سنوات. نتوقع ابتداءً من العام القادم وخلال خمس سنوات أن يشهد العراق طاقات إنتاجية كبيرة لم ير مثيلاً لها في السابق. لكي نصل إلى 5-6 مليون برميل في اليوم نحتاج 6-7 سنوات على أقل تقدير. هذا ما نسميه التطوير الشامل مع كامل البنى والمرتكزات لادوات الانتاج في حقل ما. واذا ما وصلنا الى هذه المرحلة علينا ان نفكر بمليون برميل لأغراض التصفية. هناك زيادة في الطلب على المنتجات النفطية، وستخدم محلياً للنفط الخام لن يقل عن مليون برميل مع خمسة ملايين برميل معدة للتصدير. إذا افترضنا ان هذا الرقم يتحقق إلى سبع سنوات قادمة فنحن نستطيع ايضاً ان نتكلم عن مدخولات أو عائدات مالية من النفط الخام بنحو ثلاثين مليار أو أكثر.

خلال السنوات العشر منذ حرب حسابات سابقة من 220 مليار دولار كإجمالي عائدات بعد استقطاع كلفة استثمار قدرت في العام الماضي بـ (25) مليار دولار لتطوير الحقول الفعلية. لقد عمدنا إلى التعاون مع الشركات العالمية بزيادة الطاقة من خلال عقود استثمارية أو المشاركة بالانتاج، و لن نحتاج إلى نقد مباشر لأننا سندفع لهم الكلفة بالنفط

مهدي الحافظ

عدنان الجنابي

ثامر الغضبان

الخام بدل الدفع الآجل بما لا يثقل الخزينة بتكاليف التطوير.

في النهاية الذي سؤال أوجهه إلى السيد الوزير. انا فهم ان نظام الرواتب ينصف العاملين الذين عانوا من سلم الرواتب المتدني، ولكن كيف نفهم تقليص ضريبة الدخل الذي هو أحد وسائل تمويل الخزانة والذي سوف يستفاد منه ذوو الدخول العالية؟

د. مهدي الحافظ

ملاحظتك صحيحة من حيث المبدأ. لو تفحصت ميزانية الدولة للسنة القادمة لرأيت عجزاً مهماً الدولة أن توفر لسد العجز. انما تخفيض الضريبة والتفرقة الكمركية والضرائب الكمركية جاء من اجل خلق مناخ استثماري ملائم في البلد. الاستثمار مسألة حيوية اليوم، ليس لإعادة الاعمار فقط، بل وللتنمية. ولابد من توفير تمويل، الظروف في المنطقة لا تساعد، وحركة رؤوس الأموال في المنطقة لا تبشر بالخير. لدينا صورة كئيبة. فالاستثمار الاجنبي في المنطقة لا يتجاوز 2 % وهي اقل نسبة في العالم، بينما أعلى نسبة موجودة في الصين وجنوب شرقي آسيا.

إذن خلق مناخ استثماري من خلال الاعفاءات والتسهيلات الضريبية يستهدف جذب المستثمرين، وهناك طريق آخر هو الحصول على منح من الخارج، وهذا ما سوف يناقشه مؤتمر مدريد. ان حاجات البلد كبيرة، فمعالجة الخدمات الأساسية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية يحتاج نحو (60) مليار دولار، ولم يتوفر منها حتى الآن غير (20) مليار دولار، لخلاصة ان هناك تشابكاً بين الاطار القانوني والضريبي الإداري للدولة وتوفير موارد لمشاريع التنمية والإعمار.

عدنان الجنابي ـ خبير اقتصادي

اشار الأستاذ الغضبان إلى امكانية تطوير القطاع النفطي من خلال سبل استثمار حديثة. نحن نأمل أن يساهم المستثمرون والمتعاقدون في تحمل العبء مرحلياً عن وزارتنا، واعتقد ان الأستاذ ثامر لا يستبعد المشاركة في بعض الحالات الصعبة لتشجيع المستثمر من أجل جلب الأموال الكبيرة.

وهناك تجارب كثيرة في العالم يقسم فيها قانون ضريبي لكل العمليات الاستخراجية في القطاع النفطي تحمي حصة وزارة المالية بنسب عالية وكلما كانت الكلفة عالية كانت حصة المجتمع أي حصة وزارة المالية أعلى.

حتى نستجلب مستثمرين أكثر ينبغي تخفيض الكلف الضريبية بحيث لا تتجاوز (50 %) ولكن في الحقول التي تكون عالية الانتاجية وواطئة الكلفة مع ملاحظة أن العراق يضم مثل هذه الحقول وبالتحديد غرب القرنة وهي أوطأ كلفة انتاجية بالرغم من وجود استثناءات، ولم تستثمر بعد وفي هذه الحقول بالذات تكون كلفة الانتاج للبرميل الواحد هي الأوطأ في المنطقة.

ففي منطقة الخليج تقدر الكلفة بين (10-12) الف دولار لتطوير برميل من النتاج اليومي في حين أن نفس العملية في العراق تكلف نصف المبلغ.

وإذا انتقلنا إلى دول عالية الكلفة كدول أمريكا اللاتينية والدول البحرية حتى في الخليج هناك أضعاف الكلفة العراقية. ونتيجة لانخفاض الكلفة عندنا في العراق بامكاننا توقع حصة ضريبية تصل إلى (90٪) من مجموع القيمة العامة لوزارة المالية.

وبذلك فان الأنشطة الاستخراجية الوطنية وحتى الأجنبية المساهمة أو المنفردة ستضمن عدم استنزاف واردات النفط لتطوير القطاع النفطي، وهذا إيضاح أعتقد أننا لا نختلف عليه، وأنا أكثر تفاؤلاً من الأستاذ ثامر بشأن واردات القطاع النفطي على الذي المتوسط، ففي حقل غرب القرنة وأنا على معرفة معقولة بامكانياته، فرغم ضعف امكانياتنا في الخزن وضعف المنشآت السطحية وبعض الأنابيب، إلا أن تطوير مثل هذا الحقل للوصول إلى طاقة انتاجية في حدود مليونين أو ثلاثة ملايين يومياً أمر ليس بالصعب على الرغم من أن الخطة الأصلية لم تتطلب من هذا الحقل الوصول إلى هذه الأرقام الآنفي لا أستبعد تجاوز ذلك خلال ثلاث سنوات مقبلة، ينطبق الأمر على حقول أخرى مثل مجنون والأحدب وغيرها من الحقول الواقعة في المنطقة الجنوبية وربما أفضل من ذلك وأكثر سرعة.

أما فيما يتعلق بانتاج الغاز واعتقد ان الأستاذ ثامر يعرف ذلك فان نتائج الحفر في الحقول الغربية تؤشر لنا بأن هذه المنطقة يمكن أن تغير وضع العراق من دولة خامسة أو سادسة في العالم إلى دولة كبرى في انتاج الغاز.

تصور قنا التي توصلنا إليها في بداية السبعينيات يجعل الغاز أكثر قدرة على ان يكون منتوجاً رئيساً بمعزل عن الثروة النفطية. وبالتالي يؤمن لنا قيمة مضافة عن تكلفة انتاجه، وتجاوز تكاليف نقله وتسويقه التي كانت مكلفة جداً. في الوقت الذي تكون تكاليفه البينية والتسويقية أقل كلفة كلما كان الاستهلاك قريباً من مصادر الانتاج.

لذا يجب أن ندخل في تصورنا الغاز كعملية تعويضية عن النفط ومتممة له أحياناً.

إنه مورد طبيعي عالي المردود وينبغي أن ندخل به الاسواق العالمية كمنافسين من خلال ربط شبكتنا بأوربا عبر تركيا.

ختاماً يجب أن نكون على معرفة بالبيئة التي نعمل فيها وأعني بالتحديد هل توجد لدينا حصة في الأوبك؟ هل نستطيع دخول الأسواق العالمية؟ ماذا نفعل إذا لم نستطع أن ننتج ما يكفي لسد حصتنا المقررة؟

أعتقد أن الاحتياطي الموجود في العراق من النفط ومن الغاز من السعة بحيث لا ينبغي لجيل متطلع إلى التنمية أن يقنع خائفاً من دخول طاقات الانتاج والتسويق الفعلي، خاصة وأن التقديرات تشير إلى أن المخزون النفطي العراقي يفوق كثيراً المخزون النفطي السعودي الذي غير خلال الثمانينيات صيغة التسويق النفطي العالمي برفع طاقته الانتاجية إلى ثمانية ملايين منتقلاً من (4) إلى (12) مليون برميل خلال عقد واحد من الزمن.

إن التردد من إضافة طاقات انتاجية بسبب عدم وجود سوق أو عدم إضافة أسعار هو قصور في النظر كما أعتقد.

مهدي الحافظ: ما فائدة أن ننتج دون أن نصدر؟

عدنان الجنابي:

هناك فرق بين العلاقة الانتاجية والانتاج فمن لديه طاقة فتاجية بامكانه دخول السوق مثل شركات كبرى (بكل ثقلها) أي يدخل بما يتحمله السوق وبمستوى معقول من الاسعار. فملف الطاقة هو أداة تأثير على السوق وليست أداة تأثير على المنتج وكذلك على الأسعار.

ولكن يجب أن لا ننسى تأثير الدول ذات الاحتياطي القليل على الأوبك حيث لم ترد هذه الدول أن تدخل السوق بكامل طاقاتنا وتتحرك خطوات إلى الأمام.

هناك فرق بين ستراتيجية دولة لديها احتياطي يكفيها مدة خمس سنوات قادمة وبين دولة أخرى يكفيها ما تمتلك من احتياطي نفطي مدة ثلاثمائة سنة قادمة.

الاختلاف هنا يكمن في التصور تجاه الأسعار، كنا سابقاً نضيع بين الأثنين يدوفع الحرص والوطنية والقومية وبحجة الدفاع عن مصالح الدول النامية، الآن يجب ان نميز بين العلاقة الانتاجية والانتاج الفعلي مع حرصنا على استقرار الأسعار في السوق.

د. مهدي الحافظ:

هناك إشكالية بين أن توفر امكانيات تكون جاهزة للاستخدام وبين أن ننتج أكثر ما يمكن من النفط ونصدره إلى الخارج، للمثال السعودي مختلف لوجود حاجة وسوق عالمية بسبب توقف النفط العراقي والإيراني أثناء الحرب وقد جاء الانتاج السعودي آنذاك منقذاً للصناعة والتجارة الدولية.

العراق الآن في ظروف مختلفة وقاهرة، فهو الذي يحتاج إلى التصدير أي إننا غير مخيرين بل مضطرون ونريد أن نزيد التصدير لسد حاجة في موازنة الدولة لإعادة الإعمار. الفكرة التي في ذهن الأستاذ الجنابي صحيحة في ظروف طبيعية، ولكن عندما تحدث متغيرات أخرى سيكون لها الغلبة في تقرير السياسة النفطية. رغبتنا الآن هي زيادة الانتاج العراقي للحصول على دخل أكبر بدونه لا يمكن حل مشكلة التمويل.

ثامر الغضبان وكيل وزير النفط

لا أريد التوسع لأن موضوع الندوة غير محدد لمناقشة تطوير القطاع النفطي وكيفية توفير وسائل هذا التطوير.

لابد من التعامل مع الحقائق بدقة ومعرفة كاملتين. ثمة نقطتان، الأولى تنطلق من معرفتي الدقيقة بحقول البصرة. أرى أنه لا يمكن تطوير حقل غرب القرنة ليصل انتاجه الى (2) مليون برميل كما ذكر الاستاذ عدنان الجنابي. غير أن طاقته الانتاجية يمكن أن تصل إلى (700) أو (750) الف برميل يومياً.

النقطة الثانية، لا يمكن المقارنة بيننا وبين السعودية ـ مثلاً ـ فهي لم تدخل في ثلاثة حروب ولم تعان حصاراً دام ثلاث عشرة سنة ومن ثم لا يسمح لنا هذا بالذهاب إلى تطوير طاقات فتاجية كبيرة في وضع مثل وضع حقولنا الآن.

وبغض النظر عن النماذج التعاقدية التي سميتموها، فان الفرق الوحيد يتعلق في مدى أحقية هذه الشركات في الاستفادة من فتاح هذه الحقول، وهل بامكانها أن تضع مردوداتها في أرصدتها، لذا فهي تفضل نظام الامتيازات القديمة.

وفي حال عدم حصولها عليه ستختار نظام المشاركة في الانتاج، وإذا تعذر ذلك أيضاً، فإنها ستلجأ إلى نظام عقد الخدمات أو ما يسمى صفقة العمولة.

ما أعرفه هو أن تطوير الصناعة النفطية العراقية مكلف اقتصادياً قياساً بالاقتصاد السعودي، على أني أعلم أن الدولار الذي يصرف في سبيل ذلك سيكون مجدياً أكثر مقارنة مع الانفاق على القطاعات الاقتصادية العراقية الأخرى.

السؤال الذي يطرح نفسه هل يجب علينا أن نؤجل الاستثمار النفطي أم نعجل به؟، والاعتماد بالاستثمار هل نأخذ المبلغ مركزياً من الدولة العراقية أم نسعى إلى تأجيل أخذه بالاعتماد على شركة أجنبية متعاونة؟ هذا هو السؤال. أما الخصخصة فهي موضوع آخر وأنا ضده دائماً.

ولأجل الوصول إلى معدل (6) مليون برميل لابد من صرف ما مقداره (20-15) مليار دولار لتطوير الحقول عدا إدامة الانتاج.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن طاقات حقولنا الكبيرة بدأت الآن بالهبوط كحقلي كركوك والرميلة الجنوبي. وبقية الاستمرار علينا تعويض ما لا يقل عن مليون برميل يومياً خلال السنوات الخمس القادمة، بمعنى إضافة مليون لأغراض الإدامة ومليونين ونصف المليون إضافية لغرض الوصول إلى (6) مليون برميل المرجوة.

وهذا يعني أن حاصل ضرب (3.5) مليون في (5000) يذكرها الأستاذ عدنان الجنابي يكون (17.5) مليون. فالمصافي والغاز تمثل تكاليف انتاجية مضافة لا يمكن تجاوزها الآن. وعلينا أن نعترف بوجود كلفة ليست قليلة قياساً بالاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر. وعليه يجب تطوير العلاقة الانتاجية العراقية صعوداً وعدم إضافة طاقات كبيرة ربما تكون غير مستخدمة الآن لأنها ستمثل عامل ضغط على السعر فضلاً عن أنه ليس ثمة مقدرة في الوقت الحاضر تمكننا من القفز إلى مستويات كهذه.

عدنان الجنابي

بخصوص التناقض الظاهري الذي أشار إليه الأستاذ ثامر غضبان أعتقد ان الحل بسيط. فنحن نريد استقطاب الدخل الصافي للوجه الى الاستثمار في القطاعات الأخرى، بمعنى أن هناك معادلة تتم مراجعتها صعوداً ونزولاً، وعلى أساس دوري. وهذا يعني أن لدينا هدفاً هو تحقيق أعلى مردود ممكن، وهذا ما يتحكم فيه اضطراب السوق والاسعار والكلفة وطريقة التسديد بالآجل أو العاجل.

وبما أنني تحدثت عن مبادئ اقتصادية عامة فلابد من الإشارة إلى أن مداخلتي تختص بالشأن العراقي حصراً.

محمود عثمان ـ خبير اقتصادي

سمحولي أن أبدأ بملاحظة صغيرة تعبر عن الخصخصة التي أصبحت حديث الساعة بالنسبة للمواطن. من خصائص النظام الشمولي (النظام الاقتصادي المركزي الوجه) تحويل جزء كبير من المجتمع إلى موظفين في الدولة، بمعنى آخر تابعين للدولة. بوساطة المهيمنة الاقتصادية ليتسنى للدولة أن تحقق الهيمنة السياسية وهذا ما حدث خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

غير أن المعايير الاقتصادية كالربح والخسارة والمنافسة ليست هي العوامل التي تقرر استمرارية مشاريع الدولة ضمن مؤسساتها العامة وبالتالي يتعذر على هذه المؤسسات أن تحقق الكفاءة في الأداء.